" ماهيَّةُ التضخُّم وآليَّات مُواجهته "

الباحث / فلاح عبد الهادى حزام العجمى
مسجل ماجستير بقسم القانون الاقتصاد السياسى

والتشريعات الإقتصادية – كلية الحقوق – جامعة المنصورة .

تحت إشراف
السيد الأستاذ الدكتور / إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف
أستاذ الاقتصاد السياسى والتشريعات الإقتصادية
ووكيل كلية الحقوق – جامعة المنصورة للدراسات العليا والبحوث

مقدمة

شَهِدَ العالَمُ العديدَ من الصّدمات الاقتصاديّة النّاجمة عن ظهور مشاكلَ جديدةٍ على التوالي لم يكنْ يعرفُها من قبل، كالبطالة والتضخّم وغيرها، وهذا أدّى إلى ظهور عدّةِ أفكارٍ اقتصاديّةٍ مُختلفةٍ تُجسّدها عدّةُ مدارسَ مُختلفةٍ ظهرتْ في أوقاتٍ مُتتاليةٍ كانت تعملُ على تشخيص هذه الأزمات وعلاجها.

وقد شكّلت السّياسةُ النقديّةُ محوراً مهمّاً في هذه الأفكار، ومرّتْ بمراحلَ عديدةٍ من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصاديّ وفاعليّة أثره، لذلك كان موقفُها مُختلفًا من حيث الأهمّيّة في هيكل سياسة الاقتصاد الكليّ التي احتلّت مكانةً كبيرة، حيث كانت الأداةَ الوحيدةَ المُعترَفَ بها كأداةٍ فعالةٍ لتحقيق مُحدّدات السّياسة الاقتصاديّة والانتعاش الاقتصاديّ. ثم جاء كينز "إلى القرن العشرين لضمان أنْ تكونَ السّياسةُ الماليّةُ أكثرَ فاعليّة، واستعادت السّياسةُ النقديّةُ مكانتَها في الخمسينيّات من القرن العشرين على يد فريدمان، وازداد الاهتمامُ بالسّياسة النقديّة في الفكر الاقتصاديّ الحديث، خاصّة خلال الأزمة الماليّة وعدم الاستقرار الاقتصاديّ الذي شَهِدَتْهُ مُعظم دول العالم، وخاصّةً الدول النامية في القرن الماضي".

إشكاليّة الدّراسة:

تُعاني مُعظم البُلدان النامية من ظروفٍ اقتصاديّةٍ كبيرةٍ تتميّز بضعف النموّ الاقتصاديّ بشكلٍ عامّ، والاختلالات الداخليّة والخارجيّة، والتخلّف عن سداد الديون، وارتفاع مُعدّلات التضخّم.

إضافةً إلى ذلك، نظراً لأنّ ارتفاع الأسعار يُؤثّر سلباً على السّياسات الاقتصاديّة ويُؤثّر على مُستوى معيشة الأفراد، وخاصّةً ذوي الدخل المحدود؛ فمن الضّروريّ ضمانُ استقرار الأسعار وتقليل التضخّم والانكماش، وتبعاً لهذا تبنّتْ العديدُ من الدول العديدَ من السّياسات الإصلاحيّة التي تهدفُ إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق، باستخدام السّياسة النقديّة كوسيلةٍ لتحقيق الاستقرار الاقتصاديّ من خلال التحكّم في المعروض النقديّ، والسّيطرة على التضخّم ومُوازنة ميزان المدفوعات، وكذلك بمُساعدة خاصّة بهم أو بمُساعدة المُؤسّسات الماليّة الدوليّة، والتي تُؤثّر على سعر صرف العملة الوطنيّة.

ومن هنا تظهرُ أهمية السّياسة النقديّة في علاج المشاكل الاقتصاديّة ومُساهمتها الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصاديّ.

وممّا سبقَ يمكنُ طرحُ وصياغة الإشكاليّة الرئيسة لهذا البحث على النّحو التالي:

– ما دورُ السِّياسة النقديّة في مُكافحة التضخُّم؟

ثم تقودُنا هذه المُشكلة إلى طرح الأسئلة التالية:

– هل يمكنُ الاعتمادُ على السِّياسة النقديّة وَحْدَها في مُكافحة التضخُّم؟

– ما العملُ من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصاديِّ؟

– ما دورُ البنك المركزيِّ في مجال السِّياسة النقديّة؟

– ما مجالاتُ الإصلاح الرئيسة من أجل سياسةٍ نقديّةٍ فعالة؟

☆ **فرضيات البحث:**

انطلاقًا من إشكاليّة البحث يمكنُ وضعُ الفرضيّات التالية:

– الاعتمادُ النسبيُّ على السِّياسة النقديّة في مُكافحة التضخُّم.

– لا يمكنُ تحقيقُ الاستقرار الكليِّ إلا بالتّنسيق بين السِّياسات الاقتصاديّة الكليّة.

☆ **أهميّة البحث:**

تنبعُ أهمّيّةُ البحث من واقع أهمّيّة الموضوع الذي نتناوله، ونعني بذلك أنّ السِّياسة النقديّة تعدُّ جزءًا لا يتجزّأ من أدوات السِّياسة الاقتصاديّة، وتتأكّدُ أهمّيّتُها في التعامُل مع المشاكل الاقتصاديّة المُختلفة، بما في ذلك التضخُّم، حيث إنها وسيلةٌ فعالةٌ لتحقيق الاستقرار الاقتصاديِّ واعتماد المُدّخرات النقديّة.

كما تظهرُ أهمّيّةُ الدِّراسة في النقاط التالية:

- ❖ المكانة الكبيرة التي تحتلُّها السِّياسة النقديّة في اقتصاديّات الدول النامية، حيث اهتمّتْ بالسِّياسات الماليّة لتطوير اقتصادها.
- ❖ أهمّيّة مُؤشّر التضخُّم في الاقتصاد وما له من قدرةٍ في رفع النموِّ الاقتصاديِّ والتأثير على المُواطن بصورةٍ مُباشرة.
- ❖ احتياجات اقتصاديّات الدول النامية لأدواتٍ فعالةٍ للسِّياسة النقديّة لمُعالجة التضخُّم.

☆ **أهداف الدراسة**:

<u>من خلال هذا البحث، نُحاول تحقيقَ مجموعةٍ من الأهداف، ولكن ربما أهمُّها:</u>

- ❖ الكشفُ عن مدى استخدام السِّياسات الاقتصاديّة بشكلٍ جيِّد ومدى فاعليّتِها.
- ❖ مُحاولة تعريف التضخُّم ومُحاولة التعرُّف على الوسائل والإجراءات لمُعالجته.
- ❖ معرفة أسباب ظاهرة التضخُّم، وإيجاد الحلول والاقتراحات لها.

خطة الدراسة

المُقدِّمة

<u>المبحث الأول</u>: مفهومُ التضخُّم والنظريّاتُ المُفسِّرة له وأهمُّ أسبابه.

المطلب الأول: مفهومُ التضخُّم والنظريّاتُ المُفسِّرة له

الفرع الأول: تعريفُ التضخُّم

الفرع الثاني: النظريّاتُ المُفسِّرةُ للتضخُّم

المطلب الثاني: أسبابُ التضخُّم

الفرع الأول: العواملُ التي تُحدِّد ظاهرةَ التضخُّم

الفرع الثاني: أنواعُ التضخُّم

الفرع الثالث: الأسبابُ الفعليّةُ المُؤدِّيةُ إلى ظهور التضخُّم

الفرع الرابع: مُؤشِّراتُ التضخُّم

<u>المبحث الثاني</u>: سياساتُ مُواجهة التضخُّم وأهمُّ الآثار الاقتصاديّة النّاجمة عنها

المطلب الأول: آليّاتُ مُواجهة التضخُّم

الفرع الأول: السِّياسةُ النقديّة

الفرع الثاني: السِّياسةُ الماليّةُ لمُكافحة التضخُّم

المطلب الثاني: الآثارُ النّاجمة عن التضخُّم

الفرع الأول: الآثارُ الاقتصاديّةُ للتضخُّم

الفرع الثاني: الآثارُ الاجتماعيّةُ للتضخُّم

الخاتمة: النتائج – التّوصيات

المَراجع

الفهرس

ماهيّة التضخّم وآليّات مُواجهته

تسعى السِّياسةُ النقديّةُ إلى القضاء على التضخّم، وهو الهدفُ النهائيُّ للسِّياسة النقديّة؛ لأنّ تحقيقَ أهدافٍ أخرى، مثل النموِّ الاقتصاديِّ في وجود التضخّم، سيتمُّ تشويهُه. يهدفُ هذا الفصل إلى التعرُّف على التضخّم كمفهومٍ بارزٍ في البحث الاقتصاديِّ، وكذلك التعرُّف على العَلاقة بين التضخّم والمُؤشّرات الاقتصاديّة الأخرى، مثل أسعار الصّرف والأسعار والركود، وكلها مُرتبِطةٌ من حيث التأثير والعواقب على التضخّم. كما يهدفُ هذا الفصل إلى تحديد الآليّات المُعتمَدة لمُواجهة الحالة التضخّميّة للاقتصاد من خلال اعتماد السِّياسة النقديّة باستخدام أدوات السِّياسة النقديّة والسِّياسة النقديّة باستخدام أدوات السِّياسة النقديّة.

لأول مرّةٍ يعودُ استخدام مفهوم التضخّم إلى الاقتصاد الأوروبيِّ، وخاصّةً في التاريخ الحديث لأوروبا، وقد كان يُستخدَم كمقياس لأسعار المُستهلك في عصر الثورة الصناعيّ. فكان التضخّمُ وسيلةً لتحديد مُتوسِّط الأسعار مُوزّعة على الموادّ التّموينيّة.

انتشرَ مُصطلح التضخّم بشكلٍ كبيرٍ في القطاعات الاقتصاديّة في إسبانيا والمملكة المُتّحدة وبروكسل، حيث إنّ مُؤشّر سعر صرف عملات هذه المناطق يُساوي القوّة الشرائيّة قبل أنْ يُظهر ارتفاعًا ملحوظًا، ممّا أدّى إلى عدم التوازُن بين المُؤشّرات الاقتصاديّة، وأُطلق على هذا الأمر اسمُ التضخّم، وهو من أكبر الاصطلاحات الاقتصاديّة شيوعًا، غير أنه على الرّغم من شيوع استخدام هذا المُصطلح فإنه لا يُوجد اتّفاقٌ بين الاقتصاديّين بشأن تعريفه؛ ويرجعُ ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخّم، حيث يُستخدَم هذا الاصطلاحُ لوصف عددٍ من الحالات المُختلفة. وسنحاولُ توضيحَ أهمِّ الجوانب المُتعلّقة بهذا المُصطلح من خلال المبحث الأول الذي نتناول فيه مطلَبَيْن؛ المطلب الأول: مفهومُ التضخّم والنظريّاتُ المُفسِّرة له، والمطلب الثاني: أسبابُ التضخّم.

المبحث الأول

مفهومُ التضخُّم والنظريّات المُفسِّرة له وأهمُّ أسبابه

تعدّدت المفاهيمُ التي تُشير إلى مفهوم التضخُّم في الاقتصاد كحالةٍ خاصّةٍ تحت تعريفاتٍ مُتعدِّدةٍ لشرح هذا المفهوم؛ بدايةً من كونه يُعبِّر عن حالة ارتفاع المُستوى العامّ للأسعار وانتهاءً بكونه يُعبِّر عن التضخُّم في حجم الائتمان، وهو ما سنتناولُه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول

مفهومُ التضخُّم والنظريّاتُ المُفسِّرة له

الفرع الأول

تعريفُ التضخُّم

نظرًا لأنّ التضخُّمَ هو أحدُ أكثر الظواهر شيوعًا في الاقتصاد؛ فإنّ جميع البلدان تقريبًا تُعاني من ظاهرة التضخُّم بمُعدّلاتٍ مُختلفةٍ وتأثيراتٍ مُختلفةٍ، وتختلف البُلدان أيضًا من حيث السّياسات التي تهدفُ إلى التضخُّم، خاصّةً أنها تُؤدّي إلى تشوُّهاتٍ في العديد من المُعطيات الاقتصاديّة، ويمكنُ تعريف التضخُّم حسب تعاريفَ مُتعدِّدةٍ.

– **فحسب المفهوم البسيط للتضخُّم[1] يمكن تعريفُه على أنه:** "الزيادة في كميّة النقود بدرجةٍ تنخفضُ معها قيمة النقود، كما يمكنُ أنْ يُعرّف على أنه زيادةٌ مُستمرّةٌ في مُستوى السِّعر العامّ بسبب الطلب المُفرط على توريد السِّلع والخدمات على مدى فترةٍ من الزمن".

– **كما يمكنُ تعريفُه على أنه:** "حركة صعوديّة في الأسعار تتميّز بالاستمرار الذاتيِّ بسبب زيادة الطلب على قدرة العرض"[2].

---

1 - Joel– Provost les mots de l'économie ellipses. Paris 1986 P 215

٢ – إسماعيل عبد الرحمن وآخرون, "مفاهيم أساسيّة في علم الاقتصاد الكليّ"، دار وائل للطّباعة والنّشر والتّوزيع, عمّان, الأردن، ١٩٩٩، طبعة ١، ص ١٥٤.

ومن التّعاريف الأكثر شيوعا أنّ التضخُّم يتمثّل في: "الارتفاع المُستمرّ في المُستوى العامّ لأسعار السِّلع والخدمات بمرور الوقت"، وبالتالي فإنّ التضخُّم ينطوي على عاملَيْن رئيسَيْن، وهما: ارتفاعُ المُستوى العامّ للأسعار، والارتفاعُ المُستمرُّ في الأسعار، ويمكن توضيحُهما كما يلي([٣]):

أ – ارتفاع المُستوى العامّ للأسعار:– إنّ مُجرّد الارتفاع في سعر سلعةٍ واحدةٍ أو سلعتين لا يُعتبر تضخُّمًا، ويرجعُ ذلك إلى حقيقة أنّ الزِّيادة يمكنُ أنْ يُقابلها انخفاضٌ في أسعار السِّلع الأخرى، ممّا قد يستلزمُ أنْ يظلّ مُستوى السِّعر العامّ ثابتًا. ومع ذلك، فإنّ التضخُّم هو "ارتفاعٌ عامٌّ في أسعار مُعظم السِّلع والخدمات، أو ارتفاعٌ كبيرٌ في أسعار مُعظم السِّلع والخدمات، أو ارتفاعٌ أساسيٌّ يُمثِّلُ نسبةً كبيرةً من ميزانيّة المستهلك".

ب– الارتفاعُ المُستمرُّ في الأسعار:– التضخُّم ظاهرةٌ ديناميكيّة، ويكمنُ الخطرُ في حقيقة أنه مُستمرٌّ، ونفرِّق في هذا الصّدد بين الارتفاع المُؤقّت لمرّةٍ واحدةٍ والارتفاع الدائم لمرّةٍ واحدة، فقد أدّت بعضُ الأزمات السِّياسيّة، مثل الحرب والثروة والاضطرابات العالميّة، إلى ارتفاع أسعار بعض المدخلات، مثل أسعار الطاقة والأجور، ممّا أدّى إلى ارتفاع أسعار المُنتجات الصِّناعيّة. أمّا الارتفاعُ في الأسعار الذي يمكنُ اعتبارُه تضخُّمًا فهو الارتفاعُ المُستمرُّ عبر الزمن ولفترةٍ طويلةٍ**(٤)**.

الفرع الثاني

النظريّات المُفسِّرة للتضخُّم

نظريّة ونموذج النموّ والعلاقة بين التضخُّم والنموّ الاقتصاديّ:–

تتعدّدُ المدارسُ الفكريّةُ التي تعرّضت للعلاقة بين التضخُّم والنموّ الاقتصاديّ بدءًا من النظريّة الكلاسيكيّة ثم النظريّة النيوكلاسيكيّة والنظريّة الكينزيّة، ومرورًا بنظريّة كميّة النقود، ثم نماذج النموّ النابع من الداخل. وسنعرضُ لهذه النظريّات والنماذج كما يلي:–

---

[٣] - إسماعيل عبد الرحمن وآخرون; "مفاهيم أساسيّة في علم الاقتصاد الكليّ"، مرجع سابق، ص ١٥٩.

[٤] - يستند التضخُّم عمومًا في ظهوره حسب النظريّات النقديّة إلى العوامل النقديّة. ولمزيد من المعلومات انظر: غازي حسين, التضخُّم الماليُّ، القاهرة، مُؤسّسة شباب الجامعة، ٢٠٠٤، ص ٩٢.

١- النظريّة الكلاسيكيّة:-

إنّ الكلاسيك اعتبروا أنّ الادّخار هو الذي يُولد الاستثمار، وبالتالي يُولد النموّ وتوزيعَ الدخل، كما أنه يُحدّد مدى سرعة أو تباطُؤ النموِ الاقتصاديّ لأيّ دولة. ويرى الكلاسيك أنّ انخفاضَ الأرباح ليس سببًا رئيسًا في نقص التّشغيل، بل سببًا للمُنافسة في سوق العمل، ومن هنا يمكن القولُ: إنّ النظريّة الكلاسيكيّة لا تقدّم علاقةً تفسيريّةً مُباشرةً بين التضخُّم والنموِ الاقتصاديّ، والافتراضُ الضّمنيُّ هنا هو إمكانيّة وجود علاقةٍ سلبيّةٍ بين التضخُّم والنموِ الاقتصاديّ، من خلال زيادة تكلفة العمالة، إذا كان سيتمُّ زيادة الأجور النقديّة بما يتماشى مع ارتفاع الأسعار؛ أي إنّ المُنافسة من جانب الرأسماليّين في سوق العمل تُؤدّي إلى ارتفاع أجور العمال، وارتفاع تكاليف العمالة، وانخفاض مُستوى أرباح الشّركات، وزيادة تراكُم رأس المال والإنتاجيّة والذي ينعكسُ سلبًا على النموِ الاقتصاديّ(٥).

٢- النظريّة النيوكلاسيكيّة:-

ووفقًا لهذه النظريّة، يتحقّق النموُّ من خلال تراكُم رأس المال، ولكن في حالة عدم وجود عواملَ خارجيّة، تكون عمليّة النموِ مُربحة، والمُحرّكُ الرئيسُ للنموِ طويل الأجل هو التطوُّرُ التكنولوجيُّ ... أمّا في المدى القصير، فقلّة الادّخار وزيادة رأس المال العينيّ هما العاملان المُؤثّران في إحداث النموِ الاقتصاديّ، ويتأثّران - بدورهما - بعنصر التضخُّم(٦).

٣- النظريّة الكينزيّة:-

يعتمدُ "نموذج كينز" في شرح العَلاقة بين التضخُّم والنموِ الاقتصاديّ على كلٍّ من مُنحنى الطلب الكليّ ومُنحنى العرض الكليّ. وفقًا لهذا النموذج، على المدى القصير، يكون مُنحنى العرض الإجماليّ خطًّا أفقيًّا، والتغيُّرات في جانب الطّلب في الاقتصاد تُؤثّر فقط على الأسعار، ولكنْ إذا كان هذا المُنحنى الأخير مائلًا، فإنّ التغيُّر في الطلب الكليّ يُؤثّر على كلٍّ من الأسعار والإنتاج، وهذا ينطبقُ مع حقيقة أنّ العديد من العوامل تدفعُ مُعدّل التضخُّم ومُستوى الإنتاج في المدى القصير، وتشمل هذه العواملُ توقُّعات

- Andolfatto,D.2005," Macroeconomic Theory and Policy", Simon Fraser University.

- Solow,R.."A Contribution to the Theory of Economic Growth" The Quarterly Journal of Economics, Vol.70, No.1, Febraury,1956.

القوى العاملة، أسعار عوامل الإنتاج الأخرى والسّياسة الماليّة والنقديّة، وبما أنّ الأسعار والأجور تتسمُ بالجمود، فهي تستغرقُ من الوقت حتى يصلَ الاقتصادُ إلى حالة التوازُن. ونتيجةً لهذا السبب، لا تُوجد علاقةٌ مرئيّةٌ واضحةٌ بين التضخُّم والنموِّ الاقتصاديِّ في المدى القصير (وهي التي تُمثِّل الحالةَ المُستقرّة)، وبالانتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل، فإنّ العواملَ سالفة الذِّكر يكون لها ما يُعرف بالصّدمة Shock على الحالة المُستقرّة للاقتصاد، حيث تكونُ العَلاقة بين التضخُّم والنموِّ الاقتصاديِّ إيجابيّةً في بداية المدى الطويل، ولكنْ في نهاية المسار تتغيّرُ تلك العَلاقةُ وتصبحُ سلبيّة، عند الانتقال من المدى القصير إلى المدى الطويل(٧).

٤- نماذج النموِّ النابع من الداخل:

تُشير نماذجُ النموِّ التابع من الداخل إلى أنّ مُعدّل النموِّ الاقتصاديِّ يعتمدُ على كلٍّ من رأس المال البشريِّ والماديِّ، وكما هو الوضعُ في النظريّة الكلاسيكيّة، فإنّ هذه النّظريّة لا تُناقش بشكلٍ مُباشرٍ العلاقةَ بين التضخُّم والنموِّ الاقتصاديِّ، إلا أنّ العلاقةَ الضِّمنيّة ما بين المُتغيّرين تظهرُ من خلال عنصر رأس المال، حيث إنّ التضخُّم يُسبِّب انخفاضاً في مُعدّل العائد من رأس المال، وبالتالي يُؤثّر سلباً على مُعدّل النموِّ الاقتصاديِّ، حيث إنّ مُعدّل التضخُّم يُخفّض من نسبة الربحيّة على الودائع إلى مُستوياتٍ أقلّ. ونتيجةً لذلك، يقلُّ الحافز على الادِّخار، ممّا يُؤدّي بدوره إلى انخفاضِ مُعدّل الاستثمار، وبالتالي مُستوى الإنتاج(٨).

٥- نظريّة كميّة النقود (نظريّة فريدمان):

وفقاً لهذه النظريّة، فإنّ عرضَ النقود هو المُحدِّد الوحيد لمُستوى السِّعر، ويعتقدُ فريدمان أنّ ظاهرة التضخُّم ترجعُ أساساً إلى مُعدّل الزيادة في المعروض النقديِّ بشكلٍ أسرعَ من مُعدّل نموِّ الدخل المحليِّ، لكنّ تأثير العرض النقديِّ يختلفُ في المدى القصير عنه في المدى الطويل، ففي المدى القصير

- Andolfiatto,D.2005. "Macroeconomic Theory and Policy", Simon Fraser University.
- Lucas, R.1988. "On The Mechanics of Economic Development", Journal of Monetary Econmics, Vol.22.
- Romer,P.M.1989."Human Capital and Growth: Theory and Evidence" NBER, WB, No3173.

تُؤثّر زيادةُ العرض النقديِّ على المُتغيّرات الحقيقيّة في الاقتصاد (البطالة, الدخل الحقيقيِّ، المُستوى العامّ للأسعار، وغيرها من المُتغيّرات الحقيقيّة).

على المدى الطويل، تُؤثّر التغييرات في عرض النقود بشكلٍ أساسيٍّ على مُستوى السِّعر العامّ والمُتغيّرات الاسميّة الأخرى، ولكن ليس المُتغيّرات الفعليّة مثل الإنتاج الفعليِّ أو التّوظيف, وهذا يعني وجودَ علاقةٍ مُوجبةٍ بين التضخُّم والنموِّ الاقتصاديِّ في المدى القصير، حيث يُصاحبها انخفاضٌ في مُعدّلات البطالة وارتفاع في تكلفة الإنتاج إلى أنْ تعودَ البطالةُ إلى مُعدّلها الطبيعيِّ في الأجل الطويل، وبالتالي تختفي العَلاقةُ بين التضخُّم والنموِّ الاقتصاديِّ(٩).

 – David.H. 2013."The Quantity Theory of Money", Journal of Prices & Markets.

–Tsoulfidis, L. 2008. "Quantity Theory of Money", University of Macedonia .

المطلب الثاني

أسبابُ التضخُّم

إنّ التضخُّم هو أحدُ العوامل الرئيسة التي تتحكّمُ في مُعدّل العائد على رأس المال والاستثمار، والتضخُّم المُتوقّع يُقلّل من مُعدّل العائد على رأس المال، ويمكنُ أنْ يُقوّضَ ثقة المُستثمرين في مسار السّياسة النقديّة المُستقبليّة، والتضخُّم يُؤثّر أيضاً على تراكم المُحددات الأخرى للنموّ الاقتصاديّ في شكل الاستثمار في رأس المال البشريّ والبحث والتطوير. وتُعرَفُ هذه التأثيرات بمُصطلح "تأثير التراكُم والاستثمار للتضخُّم على النموّ الاقتصاديّ".

تُؤدّي المُستويات المُرتفعة للتضخُّم إلى تقليل المُستوى الأمثل للاحتفاظ بالسُّيولة للأفراد والمُستهلكين، وبالتالي زيادة التّكاليف، ويُؤدّي التضخُّم إلى تغيّراتٍ مُتكرّرةٍ في الأسعار، ممّا يُؤدّي إلى حدوث أخطاءٍ في عمليّة التنبُّؤ بسبب التشوُّهات والغموض المُحيط بالمعلومات التي تُؤثّر على كفاءة تخصيص الموارد، فهناك العديد من العوامل المُحدّدة لظاهرة التضخُّم يمكنُ حصرُها فيما يلي:([1])

الفرع الأول

العواملُ التي تُحدّد ظاهرة التضخُّم

أولًا: الدّيْن العام:-

ترتبطُ مُعدّلاتٌ عاليةٌ من الديون الخارجيّة بالتضخُّم وتدخلُ في علاقةٍ طرديّةٍ مُباشرة، حيث إنّ هذه الديونَ تضغطُ على القدرة التّنافسيّة لصادرات البُلدان المدينة. وإنّ تخفيض قيمة العملة الوطنيّة استجابةً لضغوط الدائنين سيضرُّ بالعديد من المُستثمرين ويدفعُهم إلى توجيه استثماراتهم خارجَ بلد المدين .. وبصورةٍ عامّة فإنّ التأثيرَ السلبيّ للدّين العامّ على القدرة الماليّة والاستيراديّة للدول المَدينة ينعكسُ على عمليّات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النموّ الذي تتطلّعُ إليه اقتصاديّات هذه الدول. كما

[1] – Yabu, N. and N.J.Kessy. 2015."Appropriate Threshold level of Inflation for Economic Growth: Evidence from the Three Founding EAC Country" Applied Economics and Finance", Vol.2, No.3

يمكنُ أنْ تكونَ خدماتُ الديون المُرتفعة عبئًا على النقد الأجنبيِّ المُتاح لتمويل الواردات الاستثماريّة، ممّا يُؤثّر سلبًا على مُعدّل الاستثمار المُستهدف، وهذا ما يُؤدّي إلى تزايُد مُعدّلات البطالة من جهةٍ، وارتفاع مُعدّلات التضخُّم من جهةٍ أخرى، وهذا التأثيرَ لا يكمنُ في حجم الدّين، بل في طبيعة استخدامه([11]).

ثانيًا: عرضُ النقد:-

يعتقدُ الاقتصاديُّون الكلاسيكيُّون أنّ التضخُّم هو ظاهرةٌ نقديّةٌ خالصة، تتمثّل في زيادة مُعدّل الطّلب نتيجةً لزيادة كميّة النقود، ويُرافق ذلك مُستوى ارتفاع الأسعار بسبب الحجم المُستمرِّ للإنتاج وسرعة دوران النقود، في حين يرى "كينز" أنّ وجود فائضٍ في الطّلب يفوقُ المقدرةَ الحاليّة للطاقات الإنتاجيّة يُولّد الفجوة التضخُّميّة.

تعتقدُ مدرسة شيكاغو، بقيادة "فريدمان"، أنّ التضخُّم ظاهرةٌ نقديّةٌ بحتةٌ ناتجةٌ عن نموِّ النقود بمقدارٍ أكبرَ من نموِّ الإنتاج، ويعتقد الاقتصاديُّون في الفكر الماليِّ أنّ الحدّ من التضخُّم هو وسيلةٌ لتحقيق التوازُن بين عرض النقود والإنتاج عن طريق تغيير الائتمان المصرفيِّ واستيعاب فائض القيمة. واتفقنا على أنّ هذا لن يتحقّقَ إلا من خلال السِّياسات النقديّة والماليّة الرّامية إلى خفض العجز.

ثالثًا: عجز المُوازنة.

تُواجه العديد من الدول النامية عجزًا في الميزانيّة العامّة، ممّا يستلزمُ البحثَ عن أدواتٍ وسياساتٍ تتضمّنُ إصدارَ عملةٍ جديدةٍ لمُعالجة هذا العجز، وتتطلّبُ معرفة العَلاقة بين هذا العجز ومُشكلة التضخُّم إذا اعتمدت الدولُ على تمويل العجز من خلال الإصدار النقديِّ، خاصّةً في الدول غير القادرة على تنشيط أو إدارة هياكلها الضّريبيّة بكفاءةٍ للحصول على الإيرادات الكافية.

يتسبّبُ التّمويلُ بالعجز في ضغوطٍ تضخميّةٍ من خلال زيادة المعروض النقديِّ، ومع ارتفاع التضخُّم، من المُتوقّع أنْ يرتفعَ الإنفاقُ الحكوميُّ بشكلٍ أسرعَ من الإيرادات الحكوميّة، ممّا يدفع تلك الحكومات إلى إصدار مزيدٍ من النقود. وهكذا فإنّ الحلقة المُفرغة يصعبُ كسرُها بسياساتٍ نقديّةٍ أو

[11]- وضاح نجيب رجب، التضخُّم والكساد – الأسباب والحلول وَفْق مبادئ الاقتصاد الإسلاميِّ، دار النفائس، الأردن، ٢٠١١، ص ص ٣٨-٣٩.

ماليّةٍ، ويرجع السّبب في ذلك لكون إيرادات الحكومة بالقيم الاسميّة تكونُ ثابتةً في المدى القصير، ومن ثمّ تنخفضُ قيمتُها الحقيقيّة في مُواجهة مُعدّلات التضخّم العالية.

رابعًا: الفساد.

تُعرِّفُ مُنظّمة الشّفافية الدوليّة الفسادَ بأنه: "إساءةُ استخدام الوظيفة العامّة من أجل الربح والمنفعة الخاصّة"، بمعنى أنّ الفساد ظاهرةٌ ظرفيّةٌ يُمارسها المُوظّفون العموميُّون من مُنطلق أولويّة المصالح الخاصّة على الدافع الذاتيِّ والمصلحة العامّة.

ولغرض التعرُّف على طبيعة العَلاقةِ بين الفساد الاقتصاديِّ ومُعدّلات التضخُّم نجد أنّ الفساد يُؤدّي إلى تشويه استخدام الموارد العامّة، وإعاقة التّنمية الاقتصاديّة بسبب انخفاض الإيرادات ولجوء الحكومة إلى الدّيْن الخارجيِّ أو الداخليِّ، والإخلال بمُستوى الأجور والدخل، ممّا يُؤدّي إلى زيادة مُعدّلات التضخُّم من جهة. ومن جهةٍ ثانيةٍ يُؤثّر الفسادُ في زيادة الإنفاق الحكوميِّ بالتوسُّع النقديِّ وإهدار الموارد وخصوصاً تلك المُتعلّقة باستخدام الموارد الاقتصاديّة لتمويل عمليّات هروب رؤوس الأموال.

كما تُؤثّر الاختلالاتُ في أنظمة الرّقابة والشّفافية على مُستوياتٍ مُنخفضةٍ من الجودة وجودة الإنتاج، فضلًا عن ارتفاع تكلفة السِّلع والخدمات التي تُؤثّر سلبًا على التضخُّم. فهي لا تتطلّبُ فقط وضعَ استراتيجيّاتٍ لمُكافحة الفساد بحيث تكونُ لها الأولويّةُ في خُطط التّنمية الاقتصاديّة، وخاصّةً في البُلدان النامية؛ لمنع الفساد في عمليّة التّنمية.

خامسًا: سعرُ الفائدة.

تميلُ أسعارُ الفائدة إلى أنْ يكونَ لها تأثيرٌ إيجابيٌّ على مقدار المُدّخرات وتأثيرٌ سلبيٌّ على مقدار الائتمان، وعندما ترتفعُ أسعارُ الفائدة يزدادُ مقدار المُدّخرات وينخفضُ مقدارُ الائتمان، وبالتالي يتقلّصُ حجم المعروض النقديِّ للاقتصاد وينخفضُ التضخُّم، والعكسُ صحيح، حيث يُؤدّي تخفيضُ سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض إلى التوسُّع في الكتلة النقديّة المُتداوَلة، وإذا لم يُقابل هذا التوسُّعَ النقديّ توسعٌ في الإنتاج يرتفعُ مُعدّل التضخُّم. وبناءً عليه تُحاول السُّلطات النقديّة استخدامَ أسعار الفائدة للتأثير على كميّة

النقود، واللجوء إلى رفع سعر الفائدة هذا عندما يريدون الحدّ من التضخُّم. إضافةً إلى ذلك، يُؤدّي فشلُها في توجيه الائتمان إلى ارتفاع التضخُّم، ممّا يعني تأثيرَ سعر الفائدة السلبيّ على مُعدّل التضخُّم([١٢]).

على العكس من ذلك، نعتقد أنه من غير المعقولِ أنْ تقبلَ البنوكُ الودائعَ دون استثمار، من خلال الإقراض، وهو المصدرُ الرئيسُ لأرباح البنك باعتباره نشاطَها الاستثماريّ الأساسيّ، وكلما زاد حجمُ الودائع زاد بالضّرورة حجمُ الائتمان، والأكثرُ منطقيّةً أنه كلّما زاد سعرُ الفائدة زاد غالبًا حجم الودائع، وبالتالي غالبًا ما سيزداد حجمُ الائتمان، ومنه عرضُ النقود، وبالتالي زيادة مُعدّل التضخُّم. كما أنّ ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاعَ تكلفة رأس المال، وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج ممّا يُؤدّي إلى انتقال مُنحنى العرض الكليّ لليسار وارتفاع مُعدّل التضخُّم([١٣]). وعليه وَفْقَ هذا الاتّجاه هناك علاقةٌ طرديّةٌ بين سعر الفائدة والتضخُّم.

<u>سادسًا: سعرُ الصّرف.</u>

يمكنُ أنْ يُؤثّر سعرُ الصّرف بشكلٍ غير مُباشرٍ على التضخُّم، ويمكنُ أنْ يُؤدّيَ انخفاضُ قيمة العملة الوطنيّة إلى زيادة التضخُّم؛ لأنّ السِّلع المُستورَدة تصبحُ أكثرَ تكلفةً، وهذا يمكنُ أنْ يُؤدّيَ إلى زيادة الطّلب على السِّلع المحليّة، وبالتالي حدوث تضخُّم الطّلب في حالة عدم مرونة العرض الكليّ المحليّ. وإذا كانت السِّلعُ المُستورَدة مُستخدمةً في إنتاج السِّلع المحليّة فإنّ انخفاض سعر الصّرف يُؤدّي لارتفاع تكاليف الإنتاج ممّا يرفعُ تضخُّم التكاليف([١٤]).

---

[١٢] – أحمد محمد عادل عبد العزيز، أثرُ سعر الفائدة على التضخُّم في ظلِّ برنامج الإصلاح الاقتصاديّ في مصر (دراسة قياسيّة)، مركز النظم العالميّة لخدمات البحث العلميّ، على الموقع:– http://www.alnodom.com، تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١/٢٥.

[13] -Hossein Asgharpur and authers, << The relationships between interest rates and inflation changes: an analysis of long-term interest rate dynamics in developing countries »>, International Economic Conference on Trade and Industry (IECTI), (Bayview Hotel Georgetown, Penang, 2007), p. 2-3. 7.

[14] - Stephen P. D'arcy, Keven C. Ahlgrim, «< Effets de la déflation ou de la forte inflation sur le secteur des assurances », Casualty actuarial society, (Institut canadicn des actuaires, society of actuaries. 2012), p. 3.

سابعًا: سعرُ النفط.

يكونُ تأثيرُ سعر النفط إيجابيًا على التضخُّم، ففي الدول التي يُمثِّل فيها أهمّ المدخلات في العمليّة الإنتاجيّة للسِّلع والخدمات، ينعكسُ التغيُّر في سعر النفط على تكلفة الإنتاج ومن ثم الأسعار، وبالتالي فإنّ ارتفاع أسعاره تُؤدِّي لزيادة التكاليف الإنتاجيّة وارتفاع الأسعار. أمّا في الدول التي يُمثِّل فيها النفط أهمّ الصّادرات، فإنّ ارتفاع أسعاره يُؤدِّي لزيادة الموارد النقديّة في الاقتصاد، ومنه زيادة الطلب الكليِّ، وبالتالي ارتفاع الأسعار في ظلّ عدم مرونة العرض الكليِّ. وإذا كانت الدولةُ تتخصّصُ في تصدير النفط، فإنّ انخفاضَ أسعاره قد يُؤدِّي إلى عجزٍ مُوازنيٍّ والذي يمثِّل أهمّ مُحددات التضخُّم.

الفرع الثاني

أنواعُ التضخُّم

يتمُّ تحديدُ أنواع التضخُّم استناداً إلى عدّة معاييرَ، نذكرُ منها:

١- معيارُ تحكُّم الدولة في جهاز الائتمان:

يتضمّنُ المعيار ثلاثةَ اتّجاهاتٍ للتضخُّم ترتبطُ ارتباطًا وثيقًا بدرجة سيطرة الدولة وتأثيرها على مُستوى السِّعر العامّ، وتتمثّلُ هذه الاتّجاهات فيما يلي:

أ- التضخُّم الطليق:- يتميّزُ هذا النوعُ من التضخُّم بارتفاعٍ صارخٍ في الأسعار والأجور والمصروفات الأخرى، والتي تكون حركتُها مَرِنَةً وعادلةً، وتظهرُ في الارتفاع العامّ في الدخل النقديّ دون تدخُّلٍ من السُّلطات الحكوميّة([١٥]).

ب التضخُّم المكبوت:- على عكس النوع السّابق، تتدخّلُ الدولةُ في استمرار هذا النوع من التضخُّم من خلال منع الزيادة المُستمرّة في الأسعار؛ من خلال اتّخاذ تدابيرَ مُؤقّتةٍ، مثل: تجميد الأسعار، مُراقبة الصّرف، فرض سقف السعر.

[١٥] - غازي حسين عناية، التضخُّم المالي, مُؤسّسة شباب الجامعة, الإسكندريّة، ٢٠٠٠، ص ٥٧.

ج – التضخُّم الكامن:– يظهرُ هذا النوعُ من التضخُّم بشكلٍ بارزٍ خلال فترة الحرب، عندما يزدادُ طلبُ المُستهلك على السِّلع الغذائيّة بشكلٍ كبيرٍ نتيجةَ زيادة الدخل النقديِّ الشخصيِّ، وتتدخّلُ الدولة في سلسلةٍ من الإجراءات للحدِّ من ظاهرة التضخُّم النّاجمة عن هذا الارتفاع من خلال التحكُّم في حركة العرض والطلب في السوق. ومن بين هذه الإجراءات نظامُ الحصص، وتعدُّ التجربة البريطانيّة رائدةً في مُكافحة التضخُّم باستخدام نظام الحصص والتقنين ما بين سنتي ١٩٣٨ و١٩٥٠.

٢– معيارُ تعدُّد القطاعات الاقتصاديّة:–

يختلفُ التضخُّم في قطاع السِّلع عن ذلك الموجود في أسواق عوامل الإنتاج، وفي هذا الصّدد يُقسِّم "كينز" هذه الأنواع إلى:

أ– التضخُّم السِّلعي:– يحصلُ في قطاع صناعات الاستهلاك، ويُعبِّر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادِّخار.

ب– التضخُّم الرأسمالي:– هذا هو التضخُّم الذي يحدثُ في قطاع صناعة الاستثمار، والذي يُمثِّل زيادةً في قيمة السِّلع الاستثماريّة مُقارنةً بتكلفة الإنتاج، لذلك يتمُّ تحقيقُ ربحٍ كبيرٍ في قطاع الاستثمار والاستهلاك.

ج – التضخُّم الداخليّ:– يحدثُ هذا النوع من التضخُّم من وجهة نظر الاقتصاديِّين الكينزيِّين عندما ترتفعُ تكاليفُ الإنتاج، وخاصّة أجورَ العمال، وإذا انحرف التوازُنُ في سوق الاستثمار لصالح نفقات الإنتاج وعلى حساب سلع الاستثمار.

٣– معيار مدى حدة الضّغط التضخُّميِّ:–

أ– التضخُّم الجامح:– يعدُّ من أشدِّ أنواع التضخُّم إضراراً بالاقتصاد الوطنيِّ بالنّظر إلى الآثار التي يُخلفها، فهو نتيجةٌ حتميّةٌ لارتفاعاتٍ شديدةٍ ومُستمرّةٍ في الأسعار يصعبُ على السُّلطات الحكوميّة التدخُّل للحدِّ من تزايُدها، وينجمُ عنه انهيارُ النظام النقديِّ، وتنهارُ معه قيمةُ الوحدة النقديّة مثلما حدث في ألمانيا

عامي ١٩٢١ و١٩٢٣، وكما حدث في هنغاريا عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالميّة الثانية، وهذه الحالاتُ اقترنت بالحروب والهزائم والثورات وعدم الاستقرار السِّياسيِّ والاقتصاديِّ والاجتماعيِّ(١٦).

ب – التضخُّم الزاحف:– يُستخدَم المُصطلح للإشارة إلى زيادةٍ في مُستوى السعر العامِّ بمُعدّلٍ بسيطٍ على مدى فترةٍ زمنيّةٍ طويلةٍ نسبيًا، يكمنُ خطرُها في التأثير النفسيِّ الذي يدفعُ الأفراد إلى قبوله والتعايُش معه بسبب الارتفاعات الصّغيرة والمُتتالية في الأسعار(١٧).

٤– معيار التوازُن بين كميّة النقود وكميّة الإنتاج:–

يندرجُ تحت هذا المعيار كلٌّ من:

أ – تضخُّم جذب الطلب:– يحدثُ هذا النوع من التضخُّم بسبب زيادة الطلب الكليِّ مُقارنةً بالقدرة الإنتاجيّة للاقتصاد الوطنيِّ، وفي هذه الحالة لا تُؤدّي الزيادةُ في المعنى الكليِّ إلى زيادةٍ في الإنتاج الفعليِّ، ولكن إلى زيادةٍ في الأسعار.

ب – تضخُّم جذب التكلفة:– وهذا يعني أنّ سعر خدمات عوامل الإنتاج يرتفعُ بمُعدّلٍ أعلى من الزيادة في الإنتاجيّة الحديّة.

ج – التضخُّم المُستورد:– وهو يُمثّل ارتفاعًا مُتسارعًا في أسعار السِّلع والخدمات النهائيّة المُستوردة، ويتجلّى هذا النوعُ من التضخُّم في البلدان النامية التي تكونُ أكثرَ انفتاحًا على العالم الخارجيِّ وتعتمدُ بشكلٍ كبيرٍ على السِّلع المُستوردة، حيث أسهمت التطوُّرات في ميدان النقل والاتّصالات في نقل الأزمات الاقتصاديّة من الدول المُتقدّمة إلى الدول النامية، فارتفاعُ أسعار النفط سنة ١٩٧٣ دفعَ الدول المُتقدّمة إلى رفع أسعار صادراتها إلى الدول النامية؛ بغيةَ تعويض الزِّيادة التي حصلت في تكاليف إنتاجها(١٨).

---

١٦ – حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد: التحليل الكلي، دار وائل للنّشر والتّوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص: ١٦٣.

١٧ - بسام الحجار, الاقتصادُ النقديُّ والمصرفيُّ, دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٦ ص ٢٨٢.

١٨– نداء محمد الصوص, الاقتصاد الكلي، دار أجنادين للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠٠٧، ص ٦٧.

الفرع الثالث

الأسبابُ الفعليّةُ المُؤدّية إلى ظهور التضخُّم

ينتجُ التضخُّم عن عواملَ اقتصاديّةٍ مُختلفةٍ، وأحدُ أبرز الأسباب المُؤدّية إلى ظهور التضخُّم(١٩)، هو ارتفاعُ التكاليف، كما أنّ زيادة العرض عن الطّلب تُؤدّي إلى التضخُّم بسبب ارتفاع الأسعار، ومن ناحيةٍ أخرى – على سبيل المثال – بسبب حالة الحصار الاقتصاديّ، يُؤدّي حظرُ الاستيراد والتّصدير من الدولة أحياناً إلى حالاتِ تضخُّم، كما أنّ زيادة الفوائد النقديّة عن قيمتها الإنتاجيّة أو الحقيقيّة من أحد أكبر أسباب التضخُّم. وقد أشار جون مايناردِ كينز إلى أنّ الازدهار الاقتصاديّ يزداد في البلاد في كلّ مرّةٍ تقتربُ فيها قيمةُ سعر الفائدة من الصفر. وعموماً نجد أنّ الاقتصاديّين يُحدّدون ثلاثةَ أسبابٍ للتضخُّم، وهذه الأسبابُ هي كما يلي:

١- التضخُّم العائدُ لحجم الطلب أو ما يُعرَفُ بتضخُّم سحب الطلب:- هذا هو التضخُّم الذي ينشأُ نتيجة زيادة الطّلب على النقود من أجل العرض المُستمرّ للسِّلع والخدمات؛ أي زيادة في حجم النقود بين الأفراد والمُؤسّسات بكميّةٍ مُعيّنةٍ من السِّلع والخدمات المُتاحة في المُجتمع، وهناك كثيرٌ من المال يُقابله عددٌ قليلٌ من السِّلع في السوق، ممّا يُؤدّي إلى ارتفاعٍ مُستمرٍّ ومُتزايدٍ في الأسعار.. فبعد أنْ يصلَ الاقتصادُ إلى مُستوى الاستخدام الكامل فإنّ أيّ زيادةٍ في الطلب الكليّ لن تُقابلَها زيادةٌ في الإنتاج، فإذا ارتفعَ الطلبُ الكليُّ لزيادة الإنفاق الاستثماريّ الاستهلاكيّ مثلًا، فإنّ ذلك سينعكسُ في ارتفاع الأسعار؛ نظراً لعدم إمكانيّة زيادة الإنتاج بسبب الاستخدام الكامل لمُواجهة الزيادة على الطلب الكليّ، والمُشكلة هنا أنّ الارتفاع في الأسعار لن يتوقّفَ عند حدٍّ مُعيّنٍ؛ لأنه في الوقت الذي تستفيدُ فيه بعضُ الفئات من ارتفاع الأسعار فإنّ البعضَ الآخر مثل العمّال ذوي الدخول المحدودة سوف يتأثّرون، وهو ما يدفعُهم إلى تقليل الادّخار أو إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكيّ من الدخل الجاري أو من الأموال المُكتنزة، أو عن طريق عمليّات الاقتراض، ونظراً لثبات حجم الإنتاج؛ فإنّ هذا سيُؤدّي إلى ارتفاعٍ جديدٍ في الأسعار، كما أنّ اتّجاه العمّال نحو رفع

١٩ – محمد عزت غزلان, اقتصاديّات النقود والمصارف، دار النّهضة، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٢٩٧.

أجورهم لمُواجهة الارتفاع في تكاليف المعيشة سيُؤدّي بدوره إلى زيادة الطلب الكليّ، وبالتالي ترجعُ الأسعارُ إلى حالة الارتفاع من جديد.

٢- التضخُّم النّاتج عن التكاليف:- ينشأُ هذا التضخُّم نتيجةَ مُحاولات بعض المُنتجين أو النقابات أو كليهما لرفع أسعار المُنتجات والخدمات فوق المُستوى الذي يُمكِنُهم الفوزُ به في وضعٍ تنافسيٍّ عاديٍّ، ومثل هذا الحدوث مُمكن؛ لأنّ الأسعارَ والأجورَ هي دخلٌ مثل التكاليف.. فالمُنتجون الذين يبحثون عن مُعدّلات ربحٍ أعلى، والعمّال الذين يرغبون في أجورٍ أكبر، كلاهما يتسبّبُ في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع المُستوى العامّ للأسعار، وينتجُ عن مثل هذا التضخُّم النّاجم عن ارتفاع التكاليف انخفاضٌ في العرض الكليّ من السِّلع والخدمات، ويمكنُ مُعالجة هذا النوع من التضخُّم عن طريق ربط الأجر المدفوع للعامل أيًّا كان موقعُ عمله بالإنتاجيّة، ومن ثم بزيادة الأسعار، بحيث لا ترتفعُ الأجورُ إلا بقدر الزّيادة المُتوقّعة في الأسعار.

٣- التضخُّم المُشترك:- ينشأُ هذا التضخُّم المُشترك نتيجةَ وجود تضخُّم في الطلب وتضخُّم في التكاليف؛ أي زيادة في كميّة الأموال المُتداولَة بين الأفراد والمُؤسّسات، وبدون تغييرٍ في الإنتاج لا يوجد ثباتٌ في الإنتاج، وفي الوقت نفسه يعتمدُ على زيادة تكلفة عوامل الإنتاج، مثل ارتفاع الأجور، وارتفاع أسعار الأراضي، وارتفاع أسعار الفائدة على مُعدات الائتمان، وارتفاع أسعار الموادّ الخامّ ... وهذا يُؤدّي إلى زيادةٍ في المُستوى العامّ لأسعار السِّلع والخدمات. ولعلاج ذلك السّبب من أسباب التضخُّم – وهو التضخُّم المُشترك – لا بُدّ من اتّباع سياساتٍ تحدُّ من حجم النقود المُتداولَة، إضافةً إلى زيادة الإنتاجيّة في آنٍ واحدٍ.

٤- التضخُّم المُستورد:- ويُعرّفُ تضخُّم الواردات هذا بأنه – على سبيل المثال – الارتفاعُ المُتسارع والمُستمر في أسعار السِّلع والخدمات النهائيّة المُستوردة من البلدان المُستوردة، وخاصّةً من البلدان النامية، عندما ارتفعت جميعُ أسعار السِّلع الأساسيّة في البُلدان المُتقدّمة نتيجةً لارتفاع أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣، ممّا أثّر على البُلدان النامية التي تستوردُ كثيراً من السِّلع من البُلدان المُتقدّمة.

الفرع الرابع

مُؤشّرات التضخُّم

أ- العَلاقة بين التضخُّم وارتفاع الأسعار وسعر الصّرف

يعتمدُ تفسيرُ التضخُّم النّاتج عن وجود فائضٍ في الطلب على مبادئَ بسيطةٍ واردةٍ في قانون العرض والطّلب، وتنصُّ هذه القوانينُ على أنه بالنِّسبة لكلِّ سلعةٍ على حدةٍ يتحدّدُ السِّعر عندما يتعادلُ الطلب مع العرض، وإذا حدث إفراطٌ في الطلب فإنه تنشأُ فجوةٌ بين الطّلب والعرض، وتُؤدّي هذه الفجوةُ إلى رفع السِّعر، وتضيق الفجوةُ مع كلِّ ارتفاع في السعر حتى تزولَ تمامًا، وعندئذٍ يستقرُّ السِّعر، ومعنى ذلك أنه إذا حدث إفراطٌ في الطلب على أيّة سلعةٍ فإنّ التفاعُلَ بين العرض والطّلب كفيلٌ بعلاج هذا الإفراط عن طريق ارتفاع الأسعار.

ب-العلاقةُ بين التضخُّم والكساد

يشهدُ الاقتصادُ العالميُّ العديدَ من التقلُّبات وموجات التضخُّم والركود، ويرجعُ ذلك أساسًا إلى أنّ الوسائلَ التي تعتمدُ على أسعار الفائدة غيرُ قادرةٍ على إدارة النّشاط الاقتصاديِّ، ولمّا كانت البنوكُ أهمّ أدوات تنفيذ السِّياسات الاقتصاديّة الرّامية إلى تحقيق التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، عندما اجتاح الكسادُ الكبيرُ العالَمَ، كانت هناك بطالةٌ كبيرةٌ كان لها تأثيرٌ كبيرٌ على الاقتصاد العالميِّ، ودرس "كينز" الركودَ النّاجم عن الأزمة، وأظهر أنّ هذا كان بسبب نقص الاستثمار، ثم انخفاض حاد في الكفاءة الهامشيّة لرأس المال عن طريق التسبُّب في الإنتاج والطلب الفعّال. كلُّ ذلك يُؤدّي إلى عدم التوازُن بين الادّخار والاستثمار، بحيث ينخفضُ الاستثمارُ وتقلُّ العمالة ويقلُّ مُستوى الدخل القوميِّ ويميلُ الناسُ إلى الاكتناز، ويتراكَمُ المخزونُ لدى المُستثمرين. وبعضُ تعريفات الاقتصاديّين قد فسّرت حالة الكساد على أنها مظهرٌ من مظاهر الركود الاقتصاديِّ الذي يظهرُ في تزايُد المخزون السلعيِّ فيما بين التجار من ناحيةٍ والتخلُّف عن السّداد للأوراق التجاريّة والشّيكات فيما بين التجّار من ناحيةٍ أخرى.

المبحث الثاني

سياساتُ مُواجهة التضخُّم وأهمُّ الآثار الاقتصاديّة النّاجمة عنها

المطلب الأول

آليّاتُ مُواجهة التضخُّم

للحدِّ من تطوُّر ظواهر التضخُّم التي يمكنُ أنْ تُؤدِّيَ إلى تدمير الاقتصاد بأكمله وتوسيع آثاره؛ تعتمدُ الدولة وسُلطاتها الماليّة المُعتمدة على تطوير وتنفيذ عددٍ من السِّياسات التي تهدفُ إلى امتصاص السيولة النقديّة الزائدة للسّيطرة على الضُّغوط التضخُّميّة.

الفرع الأول

السِّياسةُ النقديّة

وتعتمدُ هذه السِّياسةُ على عددٍ من الأدوات المُباشرة وغير المُباشرة للحدِّ من الضُّغوط التضخُّميّة، وهذه الأدواتُ هي:

أولًا: الأدواتُ غير المُباشرة:

١- سعرُ الفائدة: تتمثّلُ الطريقةُ في الاعتماد على السُّلطات النقديّة، مُمثّلةً في البنك المركزيِّ؛ لرفع أسعار الفائدة، ممّا يدفعُ الأفرادَ إلى الامتناع عن الاقتراضِ بسبب ارتفاع تكلفته، وبالتالي تقليل تكاليف الاقتراض.

٢- عمليّات السوق المفتوحة: وهذا يعني تدخُّلَ السُّلطات النقديّة عن طريق بيع أو شراء الأوراق الماليّة للتحكُّم في حجم المعروض النقديِّ، وفي حالة التضخُّم يتدخّلُ البنكُ المركزيُّ كبائعٍ للأوراق الماليّة. وهذا يعني أنّ تنفيذ هذه العمليّة يعني الحصولَ على أموالٍ لبيع الأوراق الماليّة، وبالتالي سحب المعروض النقديِّ أو السيولة من السوق، ممّا يُؤدِّي إلى انخفاض الطّلب على السِّلع والخدمات، وبالتالي انخفاض في مُستوى السِّعر الإجماليِّ، وبالتالي التضخُّم.

٣- **مُعدّل الاحتياطي القانوني:** يتمُّ التعبيرُ عن الاحتياطيِّ القانونيِّ كنسبةٍ مئويّةٍ من أموال البنوك التِّجاريّة المُودعة في حساباتها لدى البنك المركزيِّ، وينقسمُ هذا الاحتياطيُّ إلى احتياطيّاتٍ احتياطيّة بالعملة المحليّة، واحتياطيّاتٍ احتياطيّة بالعملة الأجنبيّة، وتختلف النِّسب حسب مُستويات هذه الودائع وطبيعة آجالها(٢٠).

ثانيًا: الأدوات المُباشرة:

تُؤثِّر هذه الأدواتُ بشكلٍ مُباشرٍ على مقدار الائتمان المُوجّه إلى القطاع وتُستخدَم للحدِّ من حريّة المُؤسّسات الماليّة في المُشاركة الكميّة والنوعيّة في أنشطةٍ مُعيّنة، وتتمثّلُ هذه الأدواتُ في:

١- **سياسة تأطير القروض:** تسمحُ هذه السِّياسةُ للبنوك التجاريّة بمنح الائتمان المُباشر من خلال فرض سقفٍ ائتمانيٍّ أعلى لا يمكنُ للبنوك تجاوُزُه للحدِّ من خلق نقود الودائع المُباشرة(٢١).

٢ - **الودائع الخاصّة:** يفرضُ البنكُ المركزيُّ - من خلال هذه الأداة - خصمَ النِّسبة المئويّة لرصيد البنوك التجاريّة في شكل ودائعَ محميّة، يتمُّ فيها منحُ فائدةٍ مُعيّنةٍ بالإضافة إلى الاحتياطيات القانونيّة، ويهدفُ هذا الخصمُ إلى تقليل عمليّات الائتمان التي تقومُ بها البنوكُ عن طريق تقليل رصيد البنوك.(٢٢).

٣ - **الإقناع الأدبي:** يلجأُ البنكُ المركزيُّ إلى أسلوب التباحُث والحديث المُقنع مع البنوك التجاريّة فيما يخصُّ سياسته والهدف الذي يريد تحقيقَه، وتتوقّفُ فاعليّةُ هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزيِّ ومدى ثقة البنوك التجاريّة في إجراءاته، وكذا على مدى استقلاليّة قراراته.

٤- **سياسة مُعدّلات الفائدة:** وتقومُ الدولُ المُتقدّمة باعتماد سياسة سعر فائدةٍ مُنخفضٍ من أجل تنشيط الاستثمارات، لكنّ هذه السِّياسة كانت - في كثير من الأحيان - سببًا في ظهور ضغوطٍ تضخميّةٍ أدّت إلى جمودٍ اقتصاديٍّ، ممّا استدعى إجراءاتٍ أخرى لمُواجهة التضخُّم عن طريق إقرار زياداتٍ مُتتاليةٍ

□□ – César Carrera. "The Evolving Role Of Reserve Requirement in Monetary Policy. The Business and Economics Research Journal, (volume 6, issue 1, 2013), p. 11

٢١ – محمد العربي شاكر، مُحاضرات في الاقتصاد الكليِّ, دار الفجر للنّشر والتّوزيع، مصر، ٢٠٠٦، ص ١١٦.

٢٢ – عقيل جاسم عبد الله, النقود والمصارف, الجامعة المفتوحة, الأردن، ١٩٩٤، ص ٢١٤.

لمُعدّلات الفائدة الدائنة، هذه الزياداتُ قد تقيم بأنها مُرتفعةٌ جدًا في ظلِّ آفاق إعادة إطلاق النّشاط الاقتصاديِّ(٢٣).

الفرع الثاني

السِّياسةُ الماليّةُ لمُكافحة التضخُّم

تُعرّفُ السِّياسةُ الماليّةُ بأنها مجموعةٌ من القواعد والأساليب والوسائل التي تتخذُها الدولةُ لإدارة الأنشطة الماليّة بأكبرِ قدرٍ مُمكنٍ من الكفاءة؛ من أجل تحقيق الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسِّياسيّة في فترةٍ زمنيّةٍ مُعيّنة, وتُؤثّر السِّياسةُ الماليّة أيضًا – من الناحية الفنيّة – على مُتغيِّرات الاقتصاد الكليِّ، وتنطوي على استخدام الضّرائب أو الرسوم أو الإنفاق العامِّ أو الدّين العام أو الأموال العامّة لتحقيق أهداف السِّياسة الاقتصاديّة العامة للدولة."(٢٤).

<u>ومن أهمِّ أدوات السِّياسة الماليّة نذكرُ ما يلي:</u>

<u>أولًا: الرّقابة الضّريبيّة</u>: تعدُّ هذه السِّياسةُ من أهمِّ السِّياسات وأكثرِها فاعليّةً في مُواجهة التقلُّبات الاقتصاديّة، وهي تقليلُ الإنفاق العامِّ أثناء التضخُّم وتقليل الضُّغوط التضخُّميّة، ويتمُّ ذلك عن طريق رفع مُعدّلات الضّريبة على الأرباح، أو على الاستهلاك؛ بهدف تخفيض مُعدّلات الإنفاق الاستثماريِّ، أو مُعدّلات الإنفاق الاستهلاكيِّ أو كليهما معًا؛ من أجل التحكُّم في المعروض النقديِّ المُتداوَل، وبالتالي التحكُّم في مُعدّلات التضخُّم.

وتَستخدمُ الدولةُ الضّرائبَ بنوعَيْها – مُباشرة وغير مُباشرة – لهذا الغرض، فالمُباشِرةُ تكونُ من خلال رفع الضّرائب على دخول الأفراد وأرباح المُؤسّسات، أو تخفيض حجم الإعفاءات، أو فرض ضرائبَ على فئاتٍ لم تخضعْ من قبلُ للاقتطاعات الضّريبيّة، وتُعَدُّ هذه الإجراءاتُ سببًا في انخفاض القدرة الشرائيّة للأفراد بسبب انخفاضِ دخولهم النقديّة الحقيقيّة، وكذلك انخفاض أرباح المشاريع

٢٣– وسام ملاك، تطوُّر الفكر الاقتصاديِّ؛ الفكر الاقتصادي الاشتراكي بين النظريّة والتطبيق – الجزء الثالث، دار المنهل اللبنانيّ للطّباعة والنّشر, لبنان, ٢٠٢٠، ص ٢٥٨.

٢٤– كنعان علي, اقتصاديّات المال والسِّياستين الماليّة والنقديّة, منشورات دار الحسين، دمشق، ١٩٩٧، ص ١٠.

الاستثماريّة، ممّا يُؤدّي حتماً إلى انخفاض حجم الطلب الكليِّ على السِّلع والخدمات، وبالتالي التّخفيف من حدّة الضغوط التضخُّميّة.

جديرٌ بالذكر أنّ استخدام الضّرائب غير المُباشرة يكون أكثرَ فاعليّةً في الدول النامية، حيث إنّ الضّرائب تكون مُرتبطةً ارتباطًا مُباشراً بدخول الأفراد، وتُؤثّر بذلك مُباشرةً على قدرتهم الشرائيّة، كما أنّ الضّرائب – وخاصّةً غير المُباشرة منها – تتميّز بسهولة جبايتها وغزارة تحصيلها([٢٥]).

ثانيًا: الرّقابة على الإنفاق العام: يعدُّ الإنفاقُ العامُّ ورقةً رابحةً في يد الحكومة، وتقوم الحكومة بإعادة ضبط التوازُن الاقتصاديِّ من خلاله، ويمكنُ أنْ يتمّ ذلك عن طريق رفعه وخفضه حسب الوضع الاقتصاديِّ العام، سواء كان تضخُّماً أو انكماشًا.

ففي حالة التضخُّم تقوم الحكومةُ بالتقليل من الإنفاق العامِّ؛ وذلك بالتأثير على حجم الإنفاق الاستهلاكيِّ والاستثماريِّ، وبما أنّ كبح الاستثمار يعني تخفيضَ الإنتاج وزيادة البطالة، وهو أمرٌ غير مُحبّذ مُطلقًا، فإنّ الاستهلاكَ الخاصّ يبقى هو محور عمل السِّياسة الماليّة؛ وذلك لسهولة التأثير فيه، حيث تقومُ الحكومةُ بعدّة إجراءاتٍ تتمثّل في:

– زيادة مُعدّلات الضّرائب المُباشرة وغير المُباشرة.

– وقف الزِّيادة في الأجور.

– زيادة قيمة الاشتراكات الاجتماعيّة مُقابل خفضٍ في الإعانات الاجتماعيّة وقروض الاستهلاك.

يمكنُ للدولة أيضًا الاقتراضُ من الجمهور؛ لاستيعاب الفائض من دخل الأفراد وتقليل الإنفاق في سوق السلع، ويفترض أنها لا تقومُ بإنفاق هذه القروض في مشاريعها المُختلفة، ولا تهدفُ هذه القروض إلى استبدال الدولة بالقطاع الخاصِّ، بل تهدفُ إلى الحدِّ من الإنفاق من قبل كلٍّ من الحكومة والأفراد قدْرَ الإمكان. كما يمكنُ التأثيرُ على التضخُّم من خلال قيام الحكومة بمُراقبة الأسعار، وذلك عن طريق تثبيتها ومُحاولة ربطها بالأجور؛ من أجل المُحافظة على القوّة الشرائيّة للطّبقة العاملة.

---

[٢٥] – نوة بن يوسف, تأثير التضخُّم على المُتغيِّرات الاقتصاديّة الكليّة – دراسة قياسيّة لحالة الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠١٢, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصاديّة، المجلة الجزائريّة, الجزائر, ٢٠١٣، ص ١٢٦.

يعدُّ إنتاج السِّلع الضّروريّة على حساب السِّلع الكماليّة الأخرى أيضًا إجراءً مُضادًا للتضخُّم، حيث يُؤدّي إلى منع الأسعار من الارتفاع السّريع، ومن أهمِّ الإجراءات لمُواجهة التضخُّم أو خفضه بشكلٍ عامٍّ زيادة الإنتاجيّة وزيادة كميّة المُدّخرات الوطنيّة.

ثالثًا: سياسة أخرى للحدِّ من التضخُّم.

أولًا: سياسةُ الرّقابة على الأجور.

ثانيًا: السِّياسة الادِّخاريّة.

ثالثًا: سياسة القيود المُباشرة. وتتبعُ هذه السِّياسة عدّة وسائل، منها([٢٦]):

١- منحُ الإعانات.

٢- تثبيتُ الأسعار.

٣- نظامُ البطاقات أو تقنين السِّلع.

[٢٦] – نبيل الروبي، التضخُّم في الاقتصاديات المُتخلّفة، مرجع سابق، ص ص ٤٥٢-٤٥٤.

المطلب الثاني

الآثارُ النّاجمة عن التضخُّم

الفرع الأول

الآثارُ الاقتصاديّةُ للتضخُّم

باعتبار أنّ جهاز السعر هو الركيزةُ الأساسيّةُ للنِّظام الاقتصاديِّ الحديث، وبالتالي فإنّ الآثار النّاتجة عن هذه التغيُّرات في مُستوى الأسعار تختلفُ تبعًا لنوع التضخُّم السّائد ودرجته.

١- **أثرُ التضخُّم على النموِّ الاقتصاديِّ:**- اختلفت الآراءُ حول أثر التضخُّم على النموِّ الاقتصاديِّ، إذ يرى فريقٌ من الاقتصاديّين أنّ التضخُّم يخلقُ حالةً من عدم اليقين حول الأوضاع الاقتصاديّة المُستقبليّة، الأمرُ الذي يُؤثّر على قرارات الاستثمار ويُؤخّرها، كما يُؤثّر على الحافز على الادّخار وإنتاجيّة العمال وحماسهم نتيجةَ انخفاضِ دخولهم الحقيقيّة، بينما يرى فريقٌ آخرُ أنّ التضخُّم قد يكونُ دافعًا لعمليّة النموِّ الاقتصاديِّ، حيث يتوقّعُ أنّ ارتفاع الأسعار لفترةٍ يعملُ على زيادة الأرباح، فتزيدُ الاستثماراتُ ويَزيدُ التّشغيل وينخفضُ مُعدّل البطالة، وتتوقّفُ صحّة كلا الرأيين على نوع وحدّة التضخُّم، فالتضخُّم الشّديد والسّريع سيضرُّ بالنموِّ الاقتصاديِّ، بينما قد يكونُ التضخُّم البطيءُ والمُعتدل دافعًا للنموِّ إذا ما صاحَبَتْهُ سياساتٌ اقتصاديّةٌ حكيمة([٢٧]).

٢- **أثرُ التضخُّم على الكفاءة الاقتصاديّة:**- يُؤثّر التضخُّم سلبًا على الاقتصاد الحقيقيِّ من خلال تأثيره غير المرغوب فيه على الكفاءة الاقتصاديّة، عن طريق تعبئة الموارد الاقتصاديّة وإمكانيّة استخدامها في غير صالح الاقتصاد. وفي هذا السِّياق أوضحَ كلٌّ من "هانسن وكولي" أنّ انخفاض كميّة العمل المُستخدَم استجابةً للارتفاع الحاصل في نِسَب التضخُّم سيُؤدّي إلى انخفاض العائد على رأس المال، ومن ثمّ انخفاض مُستوى الإنتاج؛ استنادًا إلى الافتراض القائل بالارتباط الإيجابيِّ للنّاتج الحديِّ لرأس المال مع كميّة العمل.

[٢٧] – أحمد حسين الوادي, أحمد عارف العساف, الاقتصاد الكلي, الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٠, ص ١٨٨.

٣- **أثرُ التضخُّم على هيكل الإنتاج:**- يُؤدّي التضخُّم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصاديِّ التي لا تُفيد التّنمية في مراحلها الأولى؛ لأنّ الارتفاع في مُستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات المُخصّصة للاستهلاك أو التي تتمتّع بطبيعةٍ مضاربيّة، سوف تجذبُ إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجيّة والاستثماريّة، التي هي أساسُ عملية التّنمية، وضروريّة جدًا لتحقيق النموِّ الاقتصاديِّ، وهذا الأمرُ سوف يُؤدّي إلى تجميد الصّناعات الأساسيّة والثقيلة؛ لأنها سوف تتحمّلُ عبء ارتفاع الأجور داخل قطاعاتها لمُواجهة ارتفاع نفقات المعيشة التي يُعاني منها عمالُ هذه الصّناعات، وفي الوقت نفسه فهي لا تجدُ رؤوسَ الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجيّة، كما أنها تحتاجُ لفترةٍ طويلةٍ نسبيّةٍ حتى تُعْطِيَ نتائجَها، وكلُّ هذا يتنافى مع المظاهر التضخُّميّة التي تسودُ في السوق، وبالنتيجة يُعاني الاقتصادُ حينها من مُعدّلات نموٍّ بطيئة(٢٨).

٤- **آثارُ التضخُّم على الأسعار:** – إنّ ارتفاع أسعار بعض السِّلع يعني في الوقت نفسه زيادةَ هوامش الأرباح للمُنتجين، ممّا يدعمُ التّمويلَ الذاتيّ للقطاعات الإنتاجيّة التي ينشطون فيها، وبالتالي إحداث نموٍّ مُتزايدٍ في هذه القطاعات على عكس قطاعاتٍ أخرى، كما نجد أنّ القطاعاتِ التي تنتجُ السِّلع الاستهلاكيّة والكماليّة والخدمات تحظى بمُعدّلات نموٍّ تفوقُ مُعدّلات النموِّ في قطاعات الصّناعات الإنتاجيّة والأساسيّة التي تتحمّلُ دخولًا مُرتفعةً وعوائدَ مُتناقصة.(٢٩)

٥- **تأثيرُ التضخُّم على الاستثمار الأجنبيِّ المُباشر:** – تُؤدّي مُعدّلاتُ التضخُّم المُرتفعة إلى تناقُص رؤوس الأموال المُستثمَرة سواء كانت أجنبيّة أو محليّة، وفي حالة استمرارِها في الارتفاع لا تُؤدّي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبيّة فقط، بل تتعدّى إلى رؤوس الأموال المحليّة(٣٠).

---

٢٨ – مروان عطوان, مقاييس اقتصاديّة, النظريّات النقديّة، دار البعث للطّباعة والنّشر, قسنطينة، الجزائر, ١٩٨٩، ص ١٩٤.

٢٩- زينب عوض الله، أسامة الفولي, أساسيّات الاقتصاد النقديِّ والمصرفيِّ, منشورات الحلبى الحقوقيّة، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٢٦٢.

٣٠ – دريد محمد الشاعري, الاستثمارُ الأجنبيُّ: المُعوقات والضّمانات القانونيّة, مركز دراسات الوحدة العربيّة, لبنان, ٢٠٠٦، ص ١٣٩.

٦- **انخفاضُ كفاءة العملة في أداء وظائفها:-** ومن المُتعارَف عليه أنّ التضخُّم يجعلُ النقودَ تفقدُ كفاءتَها في أداء تلك الوظائف، وكلّما اشتدّ التضخُّم فَقدت النقودُ أهليّتَها للقيام بوظائفها إلى أنْ تصبحَ غيرَ مقبولةٍ بين الناس كوسيطٍ للمُبادلة، ومن ثم كوحدةٍ للحساب ومخزنٍ للقيم، ومن باب أولى كوسيلةٍ للمدفوعات الآجلة، فعندما يشتدُّ التضخُّم تفقدُ النقودُ قيمتَها النقديّة، وعند ذلك ينتهي الأمرُ بإبطال هذه العملة، وإصدار عملةٍ جديدةٍ مكانها، وقد حدث ذلك عدّةَ مرّاتٍ في العالم([٣١]).

٧- **التشوُّهات الضّريبيّة النّاتجة عن التضخُّم:-** بما أنّ التضخُّم يُولِّد تعديلاتٍ في الضّريبة المفروضة، فإنّ التضخُّم العاليَ سوف يُؤدّي إلى تثبيط الادّخار، وبما أنّ الادّخار يوفّر الموارد اللازمة للاستثمار الذي يُمثّل بدوره عنصراً مهمّاً للنموّ الاقتصاديّ في الأمد الطويل، فإنه عندما يرفعُ التضخُّم ثقل فرض الضّرائب على الادّخار، فهو يُولِّد انخفاضاً في مُعدّل النموّ الاقتصاديّ في المدى الطويل، لكن ليس هناك اتّفاقٌ بين الاقتصاديّين حول حجم هذا الأثر([٣٢]).

---

[٣١] – منذر قحف, قضايا مُعاصرة في النقود والبنوك ومُساهمة في الشّركات, وقائع الندوة التي عُقدت في مقرّ البنك الإسلاميّ للتنمية (جدة –١٠–١٤/٤/١٩٩٣)، ص ص ٣٦, ٣٧.

[٣٢] - Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, principes de l'économie, (2 édition européenne, De Boeck, Belgique. 2011), p. 851.

الفرع الثاني

الآثارُ الاجتماعيّة للتضخُّم

يُسهم الارتفاعُ المُستمرُّ في مُستويات الأسعار المحليّة في إحداث تأثيرٍ واضحٍ على مُستوى معيشة أفراد المُجتمع من خلال:

أولًا: ازدياد مُعدّلات الفقر:- يترتّبُ عن التضخُّم تغييراتٌ جذريّةٌ في طبقات المُجتمع المُختلفة، حيث يُعمّق كلًّا من الفقر والغنى، ممّا يُؤدّي إلى تكدُّس الثروات لدى فئاتٍ قليلةٍ في المُجتمع، وهم التجّار والمُستثمرون والمُضاربون، بينما تظلُّ الأغلبيّة من أفراد المُجتمع تعيش عند خطِّ الفقر أو أدنى منه، كما تَتّجِهُ الطبقة المُتوسّطة تدريجيًّا لتنضمّ إلى الطبقة الفقيرة([٣٣]).

ثانيًا: زيادة البطالة:- يَزيدُ التضخُّم من عدد العاطلين عن العمل في المُجتمعات الفقيرة، فالمُجتمع الذي يعيشُ ظاهرةَ التضخُّم يُعَدُّ مُجتمعًا فقيرًا، ولو كان يتمتّعُ بمواردَ اقتصاديّةٍ لا بأسَ بها، إذ إنّ التضخُّم المُستمرّ يخلقُ بيئةً غيرَ مُناسبةٍ للاستثمار سواءٌ بالنّسبة للقطاع الخاصِّ المحليِّ أو الأجنبيِّ، وتنحصرُ فرصُ العمل في الوظائف الحكوميّة القليلة، وتكون فرصُ العمل غير الحكوميّة المعروضة أقلّ بكثيرٍ من الطلب على العمل، ممّا يُؤدّي إلى زيادة البطالة.

ثالثًا: تفشّي الرّشوة والفساد الإداريّ:- تُؤدّي الارتفاعاتُ في مُستويات الأسعار المحليّة إلى انخفاض القوّة الشرائيّة للنقود، وعجز نظام الدخول عن مُجاراة الزيادة في المُستوى العامِّ للأسعار، ممّا يتسبّبُ في بروز العديد من الظواهر السلبيّة في المُجتمع، ومنها ظاهرةُ الرّشوة، فعادةً ما يلجأ بعضُ أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمُواجهة الانخفاض في مُستويات دخولهم النقديّة الحقيقيّة، ويتمُّ ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات بمُقابلٍ ماديٍّ، أو القيام ببعض التصرُّفات وتقديم خدماتٍ غير مشروعةٍ نظيرَ الحصول على مُقابلٍ ماديٍّ.

---

[٣٣] – عدنان كريم نجم الدين وآخرون, التضخُّم الاقتصاديُّ وتحليل العلاقة بين التضخُّم وعرض النقد في العراق للسنة ١٩٨٥–٢٠٠٨, مجلة الكويت للعلوم الاقتصاديّة والإداريّة، العدد ٦، ٢٠١٢م, ص٨.

الخاتمة

بالنّظر إلى أنّ التضخُّم ظاهرةٌ اقتصاديّةٌ غيرُ مرغوبٍ فيها، فإنّ له العديد من النتائج السلبيّة على المُستوى الاقتصاديِّ والاجتماعيِّ، وتُؤثّر هذه التأثيرات على النموِّ الاقتصاديِّ، والكفاءة الاقتصاديّة، وميزان المدفوعات، وأسعار الصّرف، وخلق اختلالاتٍ في الاستهلاك والاستثمار والمُدّخرات بسبب فقدان قيمةِ عملة البلاد وانخفاض القوّة الشرائيّة، إضافةً إلى الآثار الاجتماعيّة السلبيّة المُتمثّلة في زيادة التمييز الطبقيِّ، وانتشار الفساد، وارتفاع مُستويات الفقر والبطالة.

وحذّرت هذه النتائجُ السلبيّة الجهاتِ المعنيّةَ في أيِّ بلدٍ من ضرورة وَضْع السّياسات الماليّة والنقديّة اللازمة، والبحث عن الأدوات والآليّات اللازمة للتّخفيف من آثار التضخُّم، والسّعي لتحقيق الاستقرار الاقتصاديِّ.

<u>أولًا: النتائج</u>

١- إنّ تعدُّد النظريّات الاقتصاديّة والمدارس الفكريّة المُفسِّرة للتضخُّم، بدءًا من النظريّة الكميّة للنقود مروراً بالنظريّة الكينزيّة والنظريّة النقديّة الحديثة، ووصولًا إلى أحدث النظريّات، لم يمنعْ من أنّ جميعها خلصتْ إلى نتيجةٍ واحدةٍ مفادُها أنّ التضخُّم هو: الارتفاعُ المُستمِرُّ في المُستوى العامِّ للأسعار، يُرافقه انخفاضٌ في قيمة العملة، مَهْمَا تعدّدت الأسباب والدوافع.

٢- بحسب النظريّات الاقتصاديّة، فقد انقسمتْ أهمُّ أسباب التضخُّم إلى قسمَيْن رئيسَيْن، هما: ارتفاعُ الطلب الكليِّ، أو انخفاضُ العَرض الكليِّ، حيث أرجعت كلٌّ من النظريّة الكميّة والنظريّة النقديّة الحديثة حدوثَ التضخُّم إلى زيادة كميّة النقود بما يفوقُ الزيادةَ في الدخل الحقيقيِّ، أمّا النظريّة الكينزيّة فأرجعت التضخُّم إلى ارتفاع الطلب الفعليِّ بما يفوقُ الإنتاجَ المحليِّ، فتزدادُ حدّةُ التضخُّم كلّما اقترب الاقتصادُ من مُستوى التّشغيل الكامل، أمّا النظريّة الهيكليّة فأرجعت التضخُّمَ أساساً إلى حدوث اختلالاتٍ هيكليّةٍ في القطاعات الاقتصاديّة، أمّا نظريّة التوقُّعات الرشيدة فاهتمّتْ بدور المعلومات المُتاحة في تحديد المُستوى العامِّ للأسعار في المُستقبل، وبالتالي فإنّ هذا الاختلاف في وجهات نظر المُفكّرين الاقتصاديّين، يدلُّ على أنّ التضخُّمَ ظاهرةٌ اقتصاديّةٌ تتحكّم فيها العديد من العوامل الاقتصاديّة.

٣- يرتبطُ التضخُّم بالعديد من المُتغيِّرات الاقتصاديّة، وذلك كما يلي: يرتبطُ التضخُّم إيجابًا بكلٍّ من سعر الصّرف، التضخُّم المُستورد، سعر الفائدة، مُستوى الاستهلاك، الأجور وعرض النقود، بينما يرتبطُ عكسيًّا بمُعدّل البطالة، في حين تبقى طبيعةُ علاقته بمُعدّل النموِّ الاقتصاديِّ محطّ اختلافٍ بين المُفكّرين الاقتصاديّين، وبالتالي يعدُّ هذا الجزءُ بمثابة تمهيدٍ للفصل التطبيقيِّ.

ثانيًا: التوصيات

١- ضرورةُ قيام السُّلطة النقديّة بِوَضْع إجراءاتٍ تحدُّ أو تُعالج الارتفاعَ المُستمرّ في المُستوى العامِّ للأسعار سواء كانت نقديّةً أو ماليّةً أو تجاريّةً؛ وذلك بالتعاوُن مع الأجهزة الرّقابيّة والتّنفيذيّة المُوكل إليها ذلك.

٢- ضرورة بناء نماذج تنبُّؤ بمُعدّلات التضخُّم المُحتملة لدى السُّلطة النقديّة لتفادي ما قد يترتّبُ على ارتفاع الأسعار من تشوُّهاتٍ في المُتغيِّرات الاقتصاديّة الكليّة.

٣- ضرورة العمل على تطبيق سياسةٍ تستهدفُ كلًّا من النموِّ الاقتصاديِّ والتضخُّم معًا، وعدم عزل السِّياستين عن بعضهما.

٤- من المُمكن انتهاجُ سياسةٍ تستهدفُ التضخُّم، وإن لم يتوافرْ لديها جميعُ الشروط، لكنْ على الأقلِّ توفير الشروط الضّروريّة، وما يمكنُ أنْ يتوافرَ من شروطٍ أوليّة، ثم العمل على توافُر بقيّة الشروط تدريجيًّا بعد البَدْء.

٥- ضرورة الأخذ في الاعتبار العوامل التي تُؤثّر على النموِّ الاقتصاديِّ قبل صياغة السِّياسة المُلائمة لرفع مُعدّلات النموِّ.

المراجع

١- الكتب والمراجع العربيّة

١. أحمد حسن الهيتي، إدارة الموارد البشريّة، دار وائل للنّشر والتّوزيع, عمان، ٢٠١٣.

٢. أحمد حسين الوادي, أحمد عارف العساف, الاقتصاد الكلي, الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، ٢٠١٠.

٣. أحمد فتحي عبد الحميد, بشار أحمد العراقي, "التضخُّم وآليّاتُ تأثيره في مُعدّلات الفقر"، مجلة بحوث اقتصاديّة عربيّة, العدد ٤٢، بيروت، ٢٠٠٨.

٤. إسماعيل عبد الرحمن وآخرون, "مفاهيم أساسيّة في علم الاقتصاد الكليِّ"، دار وائل للطِّباعة والنّشر والتّوزيع, عمان, الأردن، طبعة ١، ١٩٩٩.

٥. بسام الحجار, الاقتصادُ النقديُّ والمصرفيُّ, دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠٠٦.

٦. دريد محمد الشاعري, الاستثمارُ الأجنبيُّ المُعوِّقات والضّمانات القانونيّة, مركز دراسات الوحدة العربيّة, لبنان, ٢٠٠٦.

٧. رمزي والي, مُشكلة التضخُّم في مصر: أسبابُها ونتائجُها مع مُقترحاتٍ لمُكافحة الغلاء، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة, ١٩٨٠.

٨. زينب عوض الله، أسامة الفولي, أساسيّاتُ الاقتصاد النقديِّ والمصرفيِّ, منشورات الحلبي الحقوقيّة، بيروت، ٢٠٠٣.

٩. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزيّة, دار اليازوري العلميّة، عمان, ٢٠١١.

١٠. شلوفى عمير, "التضخُّم والنموّ الاقتصادي – تقدير عتبة التضخُّم: دراسة قياسيّة مُقارنة لدول المغرب العربيِّ (١٩٨٠ – ٢٠١٤).

١١. صالح مفتاح, النقود والسِّياسة النقديّة، دار الفجر للنّشر والتّوزيع، مصر، ٢٠٠٥.

١٢. غازي حسين عناية، التضخُّم المالي, مُؤسّسة شباب الجامعة, الإسكندريّة، ٢٠٠٠.

١٣. نداء محمد الصوص, الاقتصاد الكلي، دار أجنادين للنّشر والتّوزيع، عمان، الأردن, ٢٠٠٧.

٢- الرسائل العلميّة

١ - نوة بن يوسف, تأثيرُ التضخُّم على المُتغيِّرات الاقتصاديّة الكليّة - دراسة قياسيّة لحالة الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢, رسالة ماجستير في العلوم الاقتصاديّة، المجلة الجزائريّة, الجزائر, ٢٠١٣.

٣- الندوات العلميّة

١- عبيد بن علي عطيان آل مظف, "الآثار الاجتماعيّة للتضخُّم الاقتصاديِّ على الأُسرة"، ورقة عمل مقدّمة إلى ندوة: الأسرة السعوديّة والتغيُّرات المُعاصرة (الرِّياض: ١٤٢٩هـ).

٤- الكتب المترجمة

١- پول ا. ساموپلسون وآخرون، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله, ط١٥، دار الأهليّة للنّشر والتّوزيع، عمّان، ٢٠٠١.

٢- جون كينيث جالبريت، أضواء جديدة على الفكر الاقتصاديِّ، ترجمة: خليل حسن خليل، دار المعرفة للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ١٩٦٢.

٥- المراجع الأجنبيّة

1- Andolfiatto,D.2005. "Macroeconomic Theory and Policy", Simon Fraser University.

2- Bernard Landais, Leçons de politique monétaire, De Boeck, Bruxelles, 2008.

3- César Carrera. "The Evolving Role Of Reserve Requirement in Monetary Policy. The Business and Economics Research Journal, (volume 6, issue 1, 2013).

4- Dominique plihon, la monnaie et ses mécanisme, (4 édition, paris, édition la découverte, 2004).

5- Doepke, M. & A.LehnerA.W.Sellgren.1999. 'Macroeconomics, Chicago, Illinois.

6- David.H. 2013."The Quantity Theory of Money", Journal of Prices & Markets.

7- Lucas, R.1988. "On The Mechanics of Economic Development", Journal of Monetary Econmics, Vol.22.

8- Joel- Provost les mots de l'économie ellipses. Paris 1986

9- Hossein Asgharpur and authers, << The relationships between interest rates and inflation changes: an analysis of long-term interest rate dynamics in developing countries »>, International Economic Conference on Trade and Industry (IECTI), (Bayview Hotel Georgetown, Penang, 2007), .

10- Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, principes de l'économie, (2 édition européenne, De Boeck, Belgique. 2011),.

11- Mankiw et Taylor, op.cit.

12- Monetary authority of singapore, inflation, Economics explorer series, ecoomie policy department

13- Romer,P.M.1989."Human Capital and Growth: Theory and Evidence" NBER, WB, No3173.

14- Solow,R.."A Contribution to the Theory of Economic Growth" The Quarterly Journal of Economics, Vol.70, No.1, Febraury,1956.

15- Swan, T. " Economic Growth and Capital Accumulation", Economic Record, Vol.32,No.2,November.1956..

16- Stephen P. D'arcy, Keven C. Ahlgrim, «< Effets de la déflation ou de la forte inflation sur le secteur des assurances », Casualty actuarial society, (Institut canadicn des actuaires, society of actuaries. 2012), ..

17- Tsoulfidis, L. 2008. "Quantity Theory of Money", University of Macedonia .

18- Yabu, N. and N.J.Kessy. 2015."Appropriate Threshold level of Inflation for Economic Growth: Evidence from the Three Founding EAC Country" Applied Economics and Finance", Vol.2, No.3

٦- المواقع الإلكترونيّة

1-http://www.mas.gov.sg/-/media manual 20migration Economics%20Explorer's 20Series/explorer3.pdf

2- http://www.alnodom.com.

الفهرس

المُقدّمة وإشكاليّة الدّراسة ٢

فرضيّات البحث وأهمّيّة البحث ٣
أهدافُ الدّراسة.....٤
المبحث الأول: مفهومُ التضخُّم والنظريّات المُفسِّرة له وأهمُّ أسبابه ٦
المطلب الأول: مفهومُ التضخُّم والنظريّات المُفسِّرة له.....٦
الفرع الأول: تعريفُ التضخُّم ٦
الفرع الثاني: النظريّاتُ المُفسِّرة للتضخُّم.....٧
المطلب الثاني: أسبابُ التضخُّم.....١١
الفرع الأول: العواملُ التي تُحدِّد ظاهرة التضخُّم.....١١
الفرع الثاني: أنواعُ التضخُّم.....١٥
الفرع الثالث: الأسبابُ الفعليّةُ المُؤدّية إلى ظهور التضخُّم.....١٨
الفرع الرابع : مُؤشّرات التضخُّم.....٢٠
المبحث الثاني: سياساتُ مُواجهة التضخُّم وأهمُّ الآثار الاقتصاديّة النّاجمة عنها.....٢١
المطلب الأول: آليّاتُ مُواجهة التضخُّم.....٢١
الفرع الأول: السّياسةُ النقديّة.....٢١
الفرع الثاني: السّياسةُ الماليّةُ لمُكافحة التضخُّم.....٢٣
المطلب الثاني: الآثارُ النّاجمةُ عن التضخُّم.....٢٦
الفرع الأول: الآثارُ الاقتصاديّةُ للتضخُّم.....٢٦
الفرع الثاني: الآثارُ الاجتماعيّةُ للتضخُّم.....٢٨
الخاتمة.....٣٠
أولًا: النتائج.....٣٠
ثانيًا: التوصيات.....٣١
المَراجع ٣٢
الفهرس ٣٥